في ختام المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن

المشاركون يثمنون جهود اليمن في استضافة وإيواء اللاجئين

إصدار إعلان صنعاء لمعالجة مشكلة الهجرة واللجوء ودعم السلام في المناطق المتأثرة بالصراع

■ صنعاء / سبأ:

ثمن الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء المشاركون في المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في استضافة وإيواء اللاجئين على اراضيها.

وعبر الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء في ختام أعمال المؤتمر الذي استضافته اليمن خلال الفترة 11 - 13 نوفمبر الجاري عن شكرهم للأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية على اهتمامه ودعمه لقضايا اللجوء والهجرة .. مثمنين ما جاء في الكلمة الافتتاحية لرئيس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة والتي كانت بمثابة مساهمة قيمة لإنجاح اعمال هذا المؤتمر.

وأشاد المجتمعون بالتقدم المحرز الذي تم تحقيقه في هذا المؤتمر والذي سيسهم في مواجهة التحديات والأعباء التي تتحملها الجمهورية اليمنية بالإضافة الى التقليل من المخاطر وحالات سوء الاستغلال التي يتعرض لها بعض اللاجئين والمهاجرين.

وأكدوا ضرورة العمل على اتخاذ مزيد من الإجراءات في سياق القوانين الوطنية والاتفاقات الإقليمية فضلا عن المعايير الدولية لتحقيق تقدم في قضايا إنفاذ القانون في مواجهة شبكات التهريب والاتجار بالبشر في كل من دول المصدر والعبور والمقصد وبذل مزيد من جهود التوعية العامة لزيادة الوعي بالمخاطر والبدائل الممكنة للهجرة غير النظامية في مجتمعات دول المصدر والمقصد والسعي لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج العودة لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية.

وأشاروا إلى أن حل مشكلة اللجوء والهجرة قد يسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعكس صحيح.. مشيدين بالجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية للجوء والهجرة وتشجيعها على بذل المزيد من الجهود في هذا المضمار.

وعبر الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء المشاركون في المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الافريقي الى الجمهورية اليمنية عن امتنانهم لحكومة الجمهورية اليمنية على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وعلى الادارة المقتدرة لأعمال المؤتمر.

وفيما يلي نص إعلان صنعاء الصادر في ختام المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن في صنعاء خلال الفترة من 11 - 13 نوفمبر 2013 :

دعت حكومة الجمهورية اليمنية لعقد مؤتمر إقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن في صنعاء خلال الفترة من 11 - 13 نوفمبر 2013 بمشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، جمهورية اثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال، و دولة اريتريا إضافة إلى جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

الأطراف المشاركة: تعترف مع التقدير باستمرار اليمن في المحافظة على النهج الإنساني السخي تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين رغم التحديات التي تواجهها ؛ تستذكر المؤتمر الإقليمي حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في خليج عدن الذي عُقد في صنعاء عام 2008، والذي نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع فريق العمل المعني بالهجرة المختلطة في الصومال؛ تلاحظ بارتياح نتائج المؤتمر الإقليمي لعام 2008 والذي تمخض عنه رفع وتيرة الاهتمام الدولي بقضايا اللجوء والهجرة في اليمن وفي المنطقة ككل كجزءٍ من جهد يرمي إلى تشجيع مزيد من التضامن وتقاسم الأعباء وبعد استعراض القضايا المتعلقة بتدفقات الهجرة المختلطة من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن ؛ تلاحظ أن سياق اللجوء و الهجرة إلى اليمن قد تغير بشكل ملحوظ منذ عام 2008، سواء على صعيد التنوع في جنسيات الأفراد أو الزيادة الكبيرة في اعدادهم نتيجة لتنامي أنشطة شبكات التهريب والاتجار بالبشر؛ تدرك استمرار الأشخاص في مغادرة أوطانهم الأصلية لأسباب مختلفة، بما في ذلك حالات النزاع والاضطهاد والفقر والبطالة والكوارث الطبيعية؛ يُثير قلقها أن ثمة مؤشرات تدل على أن أعداداً كبيرة من الوافدين قد يكونون عرضة لعمليات التهريب والاتجار، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن التعرض للمخاطر أثناء تحركاتهم؛ تلاحظ بارتياح التقدم المحرز باتجاه إدارة فاعلة لقضايا اللجوء والهجرة من خلال مختلف الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدت بين الأطراف المعنية قبل انعقاد المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة؛ وتسلم بان ايجاد ادارة فاعلة لقضايا اللجوء والهجرة يتطلب مزيدا من العمل استنادا الى التعاون الاقليمي والدولي وكذا تعزيز دور ودعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين؛ الإقرار بضرورة العمل على اتخاذ مزيد من الإجراءات – في سياق القوانين الوطنية والاتفاقات الإقليمية، فضلا عن المعايير الدولية – لتحقيق تقدم في القضايا التالية :

(أ) إنفاذ القانون في مواجهة شبكات التهريب والاتجار بالبشر في كل من دول المصدر والعبور والمقصد.

(ب) بذل مزيد من جهود التوعية العامة لزيادة الوعي بالمخاطر والبدائل الممكنة للهجرة غير النظامية في مجتمعات دول المصدر و المقصد.

(ت) السعي لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج العودة لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية.

تقر بأن حل مشكلة اللجوء والهجرة قد يسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعكس صحيح.

تشيد بالجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية للجوء والهجرة وتشجيعها على بذل المزيد من الجهود في هذا المضمار ولذا فقد تم الاتفاق على اعتماد التوصيات التالية:

أولا . الأسباب الجذرية:

1. سوف تستمر دول المصدر وبدعم من المجتمع الدولي في السعي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة المختلطة لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين من القرن الأفريقي إلى اليمن، وخاصة الصراعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا المعلومات المضللة من خلال جملة أمور منها:

(أ) دعم عملية السلام والاستقرار في الصومال والمناطق الأخرى المتأثرة بالصراع.

(ب) معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الدعم الملموس لدول المصدر لتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة بغية مساعدة الناس على التغلب على الفقر والقدرة على التكيف والاستقرار في بلدانهم الأصلية.

(ت) مضاعفة الجهود لإيجاد الأوضاع الملائمة للعودة الطوعية الآمنة والمستدامة.

(ث) ضمان توفر معلومات دقيقة حول حقيقة الهجرة غير المنتظمة بما في ذلك تضمينها في المناهج الدراسية.

2. ينبغي زيادة الدعم الدولي لبرامج مكافحة الفقر في دول المصدر بما في ذلك شبكات الأمان وبرامج خلق فرص العمل وذلك من أجل تسهيل إعادة إدماج مستدام للمهاجرين العائدين ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

ثانيا : إنفاذ القانون:

سيتم تعزيز عملية إنفاذ القانون في قضايا الهجرة غير النظامية بما في ذلك التهريب والاتجار بالبشر في دول المصدر والعبور والمقصد من خلال الإجراءات التالي:

(أ) التأكيد على أهمية الصكوك الدولية بشأن اللجوء والهجرة والمسائل ذات الصلة بالتهريب والاتجار بالبشر من قبل الدول المنضمة في هذه الصكوك.

(ب) ترجمة الالتزامات الواردة في الصكوك الدولية بشأن اللجوء والهجرة وعمليات الانقاذ في عرض البحر والقضايا الأخرى المتصلة بهما في القوانين الوطنية والاستراتيجيات والممارسات المتبعة من قبل الدول المنضمة في هذه الصكوك.

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والآليات القائمة لمكافحة ظاهرة التهريب والاتجار بالبشر في المنطقة من خلال تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقانونية وصولاً إلى الملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي الجرائم وحماية الضحايا.

(د) وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء القدرات وذلك بهدف تحسين آليات إنفاذ القانون الوطني في كل من دول المصدر والعبور والمقصد بما في ذلك تعزيز أداء قوات حرس الحدود في إطار نظام قضائي فاعل وعادل من خلال نظام إدارة الحدود المراعي لقضايا الحماية.

(هـ) زيادة الدعم الدولي وتعزيز آليات الإنقاذ والحماية في عرض البحر وذلك من خلال مواصلة تحسين آليات البحث وبناء القُدُرات في مجال عمليات الإنقاذ في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب وتوسيع الأداء الميداني لخفر السواحل والقوات البحرية في اليمن والدول الأخرى ورفع مستوى الوعي بشأن الاتفاقيات والمعاهدات البحرية الدولية وحقوق الإنسان للمهاجرين.

ولذا يتعَين أن يشمل هذا الجانب أيضا وضع خطط عمل وطنية بما في ذلك تحسين إجراءات الإنقاذ في عرض البحر وعند نزول الأشخاص من على ظهر القوارب السُفن والتعرف عليهم وتقديم المساعدة لهم و إحالتهم إلى الجهات المعنية.

ثالثا : زيادة الدعم لبرامج العودة وضرورة زيادة الدعم الاقليمي والدولي لليمن والدول المتضررة لتخفيف عبء تدفق المهاجرين وضمان التنفيذ الفعال لترتيبات العودة بصورة إنسانية ومنظمة بما في ذلك:

(أ) وضع استراتيجية تواصل تشمل اجراءات تهدف لجذب الاهتمام الدولي بقضايا اللجوء والهجرة في اليمن وفي المنطقة لزيادة دعم المانحين.

(ب) توفير الدعم الإقليمي والدولي اللازم لتسهيل تنفيذ العودة الطوعية بما يكفل أمن وكرامة اللاجئين الصوماليين بالتنسيق بين الحكومتين اليمنية والصومالية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

(ت) تشجيع الدعم المستقبلي لليمن ودول المنطقة من قبل المانحين.

(ث) تقديم المساهمات اللازمة لبرامج العودة للمهاجرين غير النظاميين بما في ذلك المساعدات اللوجستية.

(ج) عقد اجتماعات دورية بين الجهات المعنية في الدول المتضررة ومع الجهات المانحة والوكالات الدولية ذات الصلة.

رابعا . تعزيز التعاون في مجال العمالة

5. إيلاء اهتمام خاص بالتدابير التالية:

(أ) دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في دول المصدر مع التركيز على القطاعات التي قد يبدو فيها طلب كبير على اليد العاملة.

(ب) استكشاف إمكانيات إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين دول المصدر والمقصد في مجالات العمالة وتطوير المجالات المتعلقة بها وفقا لأنظمة واحتياجات كل دولة.

خامسا : حملات التوعية :

تعد الحملات الإعلامية الواسعة ضرورية للغاية في أوساط المجتمعات من أجل نشر الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية. على أن تشمل هذه الحملات معلومات عن إمكانيات الهجرة المشروعة أو فرص عمل وفي هذا السياق سيتم اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تعزيز استراتيجيات رفع الوعي في أوساط المهاجرين المحتملين ومجتمعات اللاجئين في بلدان المصدر والعبور والمقصد والمخاطر التي يواجهونها في عرض البحر فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المهربون وتجار البشر وذلك بهدف التقليل من احتمالات تعرض الناس لمخاطر تهدد حياتهم.

(ب) في الوقت نفسه يجب أن تحتوي تلك الحملات على رسائل واضحة لتعكس الفُرص الواقعية المتاحة في الخارج وطرق الهجرة القانونية المتاحة وذلك لإطلاع المهاجرين المحتملين على البدائل المتاحة للهجرة غير النظامية.

(ت) ينبغي أن تتضمن حملات التوعية شهادات المهاجرين العائدين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لكسر المحرمات الثقافية المتمثلة في الاعتراف بالفشل.

(ث) ينبغي لوسائل الإعلام الوطنية والإقليمية أن تكون أكثر انخراطا وأن تعمل على زيادة التنسيق لإيجاد رسائل مشتركة وفاعلة على ضفتي خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب ولضمان توافر مزيد من المعلومات حول الوضع الذي واجه المهاجرين وطالبي اللجوء خلال عبورهم.

سادسا : تعزيز نظام الحماية في مجال اللجوء.

من الأهمية بمكان مراعاة و تنفيذ المبدأ الأساسي الخاص بحماية اللاجئين المنصوص عليه في اتفاقية 1951م الخاصة باللاجئين ويتم تنفيذه والمتمثل بمبدأ عدم الرد القسري:

يجب تعزيز ترتيبات تقاسم الأعباء بين الدول في المنطقة وفي هذا السياق فإن الدول المنضمة إلى اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 تنوي العمل على:

(أ) وضع أنظمة الدخول المتعلقة بالقضايا الحساسة في مجال الحماية والتي من شأنها ضمان توفير الحماية العملية ومراعاة اتخاذ الاجراءات المناسبة لنظام ادارة الحدود.

(ب) تعزيز معرفة سلطات الحدود بطبيعة تدفق الهجرة والتي يمكن أن تشمل الأشخاص المحتاجين للحماية (أي اللاجئين وطالبي اللجوء).

(ت) الاخذ في الاعتبار الترتيبات العملية للاستقبال التي تمكن من تحديد هوية طالبي اللجوء واللاجئين من بين تدفقات الهجرة المختلطة وتسهيل حصولهم على اللجوء.

سابعا : التعاون الإقليمي والدولي

8. يتم تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التدابير التالية:

(أ) تعزيز التعاون الاقليمي للحد من تدفق الهجرة غير النظامية بدعم من المفوضية السامية والمنظمة الدولية للهجرة.

(ب) العمل على زيادة مستوى التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين كافة الفاعلين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي خاصة من خلال تعزيز فرق عمل الهجرة المختلطة الوطنية ورفع مستوى مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ونظرائها من الجهات الحكومية في أعمال تلك الفرق.

(ت) تعزيز الاتصالات الاقليمية بين فرق عمل الهجرة المختلطة الوطنية وتعزيز دور وقدرات الأمانة العامة للهجرة المختلطة الإقليمية واللجنة الإقليمية المعنية بالهجرة المختلطة.

(ث) مواصلة الدعم الإقليمي والدولي للجمهورية اليمنية بالموارد اللازمة لمساعدتها في تحمل مواجهة العبء الكبير المتمثل في استضافة وإيواء المهاجرين غير النظاميين وتطوير قاعدة البيانات ودعم مبادرات بناء القدرات المحلية وكذا الإسهام في البرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في المجتمعات المضيفة لأولئك المهاجرين والمناطق المتضررة.

ثامنا . جمع البيانات وتحليلها كجزء مهم من التعاون الدولي والإقليمي فإن جمع البيانات وتحليلها يعتبر عملية ضرورية لتسهيل فهم اتجاهات الهجرة، مما يمكن من تبني إجراءات آليات أكثر فعالية لإدارة ومعالجة تدفقات الهجرة المختلطة وفي هذا الصدد سيتم اتخاذ التدابير التالية:

(أ) دراسة إنشاء مركز بحوث اقليمي يعنى بقضايا اللجوء والهجرة بالتعاون بين الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

(ب) العمل على تطوير قواعد بيانات وطنية من خلال تنفيذ برنامج المسح الاحصائي الشامل والربط الشبكي وكذا العمل على اعداد بيانات اقليمية خاصة بالواصلين الجدد (طالبي اللجوء واللاجئين و المهاجرين) واماكن تواجدهم وفقا للمعايير الدولية وآليات تبادل البيانات.

تاسعا : آلية متابعة تنفيذ إعلان صنعاء عملية ديناميكية تتطلب التنسيق المستمر من خلال التالي:

(أ) تعيين نقاط اتصال وطنية لمتابعة تنفيذ إعلان صنعاء.

(ب) إنشاء آلية متابعة دورية لتقييم التقدم المحرز و تحديد العقبات وإيجاد الحلول اللازمة لها.

صنعاء- 13 نوفمبر 2013م.

اختتام دورة متقدمة في التحرير الصحفي الاحترافي للصحافة المطبوعة

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

اختتمت أمس بالعاصمة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية المتقدمة في التحرير الصحفي الاحترافي للصحافة المطبوعة التي تنظمها على مدى ثلاثة أيام في الفترة 11 - 13 نوفمبر الجاري مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي بتمويل من الاتحاد الأوروبي بمشاركة نحو 25 متدرباً يمثلون عدداً من الصحف الرسمية والحزبية والخاصة.

وفي ختام الدورة أكد رئيس مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي خالد الحمادي أهمية عقد مثل هذه الدورات التنشيطية الاحترافية لزملاء المهنة في مهارات عدة لتعزيز قدراتهم المهنية والإبداعية .

وقال إن المؤسسة قد دربت حتى الآن نحو 260 صحفياً وإعلامياً من مختلف المؤسسات الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة في جوانب عدة، موضحا أن الفترة القادمة ستشهد تنفيذ عدد من الدورات التدريبية في مختلف الفنون والمجالات الصحفية والإعلامية.

وأشار الحمادس إلى أن مؤسسة حرية قد استكملت الحد الأدنى من البنية التحتية للمؤسسة فيما يخص الجانب التدريبي .

وقال: ستكون هناك نقلة نوعية في التدريب وتعمل المؤسسة على خلق شراكات واسعة لتقديم خدمات تدريبية ذات جودة لمختلف الصحفيين والإعلاميين اليمنيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية .

وأضاف بالقول: سنحاول خلال الفترة القادمة التركيز على التخصصات التي يحتاج إليها الصحفيون العاملون في الميدان مع إيلاء الاهتمام الكافي لطلبة كليات الإعلام بأقسامها المختلفة، لافتا إلى أن لدى المؤسسة حاليا نحو 21 عنواناً لدورات تدريبية قادمة غير أن ما هو متوفر من اعتماد سيغطي أربع دورات تدريبية سيتم إقامتها خلال الفترة القادمة.

وأوضح الحمادي أن هذه الدورة هي الـ13 التي تقيمها المؤسسة للصحفيين والإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المحلية وهي إضافة نوعية للدورات السابقة التي يتم فيها التركيز على النوعية والجودة في التدريب .

وقال إن المؤسسة إلى جانب اهتمامها بالحقوق والحريات الإعلامية تعمل على تطوير العمل الإعلامي في اليمن والتركيز على بعض الجوانب والتخصصات وفق الاحتياج القائم من خلال اختيار مدربين دوليين أكفاء يتمتعون بقدر عالٍ من المهارة والمهنية والقدرة على التدريب المحترف .

وأضاف أن المؤسسة تحمل على عاتقها تحقيق جملة من الأهداف أهمها رصد الانتهاكات للحقوق والحريات الإعلامية، مناصرة الصحفيين والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم، الارتقاء بالحريات الصحفية والإعلامية وحرية التعبير، تطوير مهارات ومهنية الإعلاميين وفق المعايير العالمية، تنمية الوعي الحقوقي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد حرص المؤسسة على تطوير وتعزيز مهارات الإعلاميين المشاركين في برامج التدريب وأن يكون التدريب مهنياً سعيا منها في الارتقاء بالمهنة بعيدا عن تأثيرات السياسة.

ومن جانبه ثمن عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء الدكتور عبد الرحمن الشامي اهتمام مؤسسة حرية بتعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، داعيا إلى خلق شراكة واسعة والاهتمام ببناء قدرات الإعلاميين للارتقاء بمستوى الأداء الإعلامي في بلادنا، متطلعا إلى شراكة واسعة بين المؤسسة وكلية الإعلام من اجل مستقبل مشرق للإعلام اليمني.

وكانت قد ألقيت في حفل اختتام الدورة عدد من الكلمات من قبل كل من نائب عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء الدكتور علي البريهي، رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة صنعاء الدكتور محمد القعاري، المدرب المغربي الدكتور عبد الوهاب الرامي تناولت في مجملها دور الصحافة في تنمية المجتمع وبناء اليمن الجديد، وأهمية التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات في المجال الإعلامي للارتقاء بمستوى أداء المهنة .

وكان قد تم في ختام الدورة توزيع الشهادات على المشاركين في الدورة والتقاط الصور التذكارية .

خالد وهبي لأفراد اللواء (31) مدرع بنقطة صلاح الدين:

نثمن يقظتكم العالية .. ونعد بتكريم جهودكم

■ عدن/ عيدروس نورجي:

قام الأخ خالد وهبي عقبة مدير عام مديرية البريقة ومعه العقيد محمود صالح قاسم قائد معسكر سبأ التابع للواء 31 مدرع صباح أمس بزيارة أفراد النقطة العسكرية التابعة للواء 31 مدرع بمفرق صلاح الدين. المخا الساحلي الواقعة بمدخل محافظة عدن للتعبير عن التقدير والامتنان لهم على يقظتهم العالية خلال تأدية مهامهم العسكرية.

وقال مدير عام مديرية البريقة لأفراد النقطة إنكم بالأمس الأول وفي وقت متأخر من الليل واصلتم اعمالكم العظيمة والإنسانية وافشلتم جرائم ضعفاء النفوس الذين يستهدفون صحة وحياة المواطنين بتسويقهم بضائع منتهية صلاحياتها بضبطكم كمية كبيرة تالفة من مسحوق شراب التانج .. وقبل ذلك كمية كبيرة من الأدوية المهربة مؤكداً أن المجلس المحلي بمديرية البريقة وكافة المواطنين ينظرون لجهودكم بإعجاب كبير وأثبتم انكم لستم فقط حماة للوطن .. بل حريصون أيضاً على صحة وحياة المواطنين بتعاملكم المسؤول والصارم بحق جرائم التهريب رافضين الاغراءات المالية لتمريرها.

وأكد أنه تجسيداً للتوجيهات الرئاسية بأهمية تكريم الأعمال المشرفة والجهود المخلصة سوف يتم تكريم أفراد النقطة العسكرية بمفرق صلاح الدين. المخا لجهودهم في ضبط جرائم التهريب والمواد الغذائية والأدوية غير الصالحة للاستهلاك البشري ومنحهم شهادات تقديرية من قبل المجلس المحلي بمديرية البريقة .. معرباً عن تقديره لجهود كافة منتسبي اللواء 31 مدرع وقائدهم العميد ركن فرج حسين العتيقي، وأنه وجه مكتب الأشغال بالمديرية بسرعة اتخاذ اجراءات احراق واتلاف كمية التانج الفاسدة التي تم ضبطها.

وصرح مدير عام مديرية البريقة لـ (14 أكتوبر) أن المجلس المحلي بالمديرية سيعمل على تكريم المخلصين في أداء مهامهم من رجال الأمن والمرور وكافة الموظفين بالمديرية كل في مجال اختصاصه.

من جانبه رحب المساعد محمد عبدالله الصيدي قائد النقطة العسكرية بمفرق صلاح الدين. المخا بزيارة مدير عام البريقة لهم وقدم له شرحاً وافياً عن مهامهم، مؤكداً يقظتهم معتبراً تكريمه لأفراد النقطة هو تكريم لكل أفراد اللواء 31 مدرع مشيراً إلى ان قيمة كراتين